مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات

خالد صالح عباس
كلية الطب / جامعة بابل

المقدمة

تعتبر التنمية مفهوما شاملا لجوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية واخلاقية ،ولا يقتصر مفهوم التنمية على زيادة دخل الفرد أو التركيز على جانبه المادي أو كما معروف عنه بالتنمية الاقتصادية رغم أهميته . فهذا المفهوم وحده قد لا يضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي ، وبالوقت نفسه لا يضمن المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وتوسيع الخيارات ،ولا سيما في المجتمعات أو ما تسمى بالبلدان النامية.

فعندما تم إعلان الحق في التنمية عام 1986 ،وعلى مدى الفترة الزمنية ما بعد هذا الأعلان أصبح إهتماناً مكثفا بمفهوم التنمية سواء من منطلق شموليته وتكامله أو من منطلق تحديد أهمية التنمية بكافة صورها وأنواعها ومنها التنمية البشرية ومدى علاقتها بقضايا وحقوق المجتمع الإنساني ككل التي لم تعرف سابقا أو لم تؤخذ بنظر الأعتبار في مجال الفكر التنموي.

لذا فالهدف من البحث هو محاولة مبسطة تبتغي قدر الأمكان إلقاء الضوء على مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان من خلال إستعراض الأطر النظرية والتصورات كما مثبت ومنصوص عليها في المواثيق والأعلانات والتقارير الدولية وآراء بعض الباحثين والمفكرين ، وكذلك التحديات بأنواعها وما ينتج عن ذلك من ظواهر مؤلمة تتعارض مع أعمال الحق في التنمية .

واعتقادا منا في تحقيق عرض مبسط للبحث فقد تم تقسيمه على الوجه التالي :

المطلب الأول : مدخل في مفهوم ومضمون التنمية .

المطلب الثاني : التنمية البشرية .

المطلب الثالث : العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية .

المطلب الرابع : التحديات وأنواعها الخارجية والداخلية

الخلاصة والنتائج

المطلب الأول : مدخل في مفهوم ومضمون التنمية :

يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً.(1)وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات . أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل **(يوجين ستيلي)** حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية (2) . بينما ينسب البعض مصطلح التنمية (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام1949 عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي

والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لامكان له في خططنا... ما نتوخاه هو عبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي إعتقاداً منه بأن مسألة التنمية في البلدان النامية هي من نفس طبيعة إعمار إوربا في ضوء مشروع مارشال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما عرفت التنمية من خلال إستعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية community development وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر **(أشردج Ashridge)** للنمو الاجتماعي في بريطانيا عام 1954 بهدف معالجة مشكلات ألإدارة في المستعمرات الانكليزية ،أي التوصل إلى أفضل السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة واستغلال تلك ا لبلدان بصورة أفضل (3). وبمعنى آخر تعريف التنمية على انها التربية الشعبية هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال مشاركة ايجابية شعبية واسعة النطاق من جانب سكانه .

هناك البعض يرجع شيوع واستخدام كلمة التنمية بأنها جاءت مرافقة مع نضج وتبلور مصطلح العالم الثالث الذي يشمل البلدان النامية في آسيا وأفريقيا بشكل خاص والتي حظيت باهتمام كبير من قبل هذه البلدان بعد استقلالها واتخاذها شعارا لها لأجل معالجة والقضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي . واهتمام هذه البلدان بمفهوم التنمية يأتي تزامنا مع الاهتمام الدولي بالتنمية ، وذلك عندما تبنت منظمة الأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية وإعلان عقد الستينيات من القرن العشرين كعقد للأمم المتحدة من أجل التنمية (4) . ونتيجة الأهتمام الواسع بمفهوم التنمية من قبل الباحثين والمفكرين والهيئات الدولية .وصناع القرار ، وبالمقابل جعل موضوع التنمية من أهم مميزات العالم المعاصر, والأهم من ذلك دفع البعض إلى تسمية القرن العشرين بعصر التنمية (5) .

رغم أهمية مفهوم التنمية فقد أثير حوله جدل كثير من قبل التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل منها يتناوله وفق رؤيته التي تختلف باختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها . وكان المفهوم الاقتصادي للتنمية قد شكل نقطة البداية دون غيره من المفاهيم الأخرى ، والسبب في ذلك يعود إلى استحواذ الفكر الغربي من خلال مفكريه على وضع مؤشرات التنمية من منظور اقتصادي رغم محاولة بعضهم إدخال مجالات أخرى غير الاقتصادية الى المفهوم لكنها بقيت هامشية وقاصرة في تحديد مفهوم التنمية الذي بقي يتأرجح بين أن يأخذ معناه الضيق أو الواسع . ولقد ترتب على ذلك النظر إلى التنمية من خلال مفهومين مختلفين عند معالجة مشكلات التنمية في البلدان النامية ،التي كانت تسمى ببلدان العالم الثالث آنذاك :

1-المفهوم الاقتصادي التقليدي : تقوم الفكرة المركزيه لهذا المفهوم وإعطاء معنى للتنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (الادخار، التراكم ، الاسعار، الانتاجية ، التوازن ، معدل النمو)، والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخول . أي أن هذا المفهوم لا يهتم سوى بالعوامل الاقتصادية ، ويتجاهل العوامل الاخرى سواء الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع . كما يعد رأس المال في هذا المفهوم عنصرا أساسيا وعاملا إستراتيجيا في عملية التنمية للبلدان النامية حتى وان إفتقد فيمكن اللجوء الى التمويل الخارجي والمساعدات الاجنبية كونه المخرج الوحيد لتأمين النمو الاقتصادي، الذي يتم من خلاله قياس مدى النجاح في تضييق الفجوة بين العالم التقليدي (العالم الثالث) والعالم المتقدم (أمريكا واليابان والدول الاوربية) التي كانت تعيش

التقدم والرخاء . ومن نتائج هذا المفهوم ترسيخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي مرادفا للتنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر ورفع مستوى المعيشة ، وأن الخير سيتساقط على الجميع (6) .

لكن المفهوم التقليدي للتنمية والمبني أساسا على تصور للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومي ومرحلة النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الذي تم ترويجه وتطبيقه على التجارب التنموية في العالم الثالث لم يكن موفقا وفيه ثغرات عديدة منها ، يعالج مفهومه للتنمية من منظور أحادي مقتصرا على الجانب الاقتصادي ، وعدم التركيز على مكانة ودور الإنسان كعنصر مركزي للتنمية ،ولم يأخذ في الاعتبار المشاكل المتعلقة بالبعد الدولي للتنمية ، وتوجيه التنمية نحو الخارج وليس نحو الداخل ، كذلك عدم تمتع الإنسان بثمار التنمية وغير ذلك من الثغرات مما ترتب على ذلك ظهور المفهوم الحديث الذي لا ينظر لمفهوم التنمية كمجرد نمو اقتصادي بمعناه الضيق ، بل كمفهوم يعطي معنى شامل ومتكامل للتنمية لكي يتلافى القصور الذي تميز به المفهوم التقليدي .

2-المفهوم الشامل الحديث : على أثر فشل تفاؤل المفهوم الاقتصادي التقليدي للتنمية في معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية متجاهلا الجذور التاريخية التي تجعل الاقتصاديات النامية تختلف عن اقتصاديات العالم الصناعي الغربي ، لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية . ومن جانب آخر وقوع تلك البلدان تحت تأثيرات خارجية مختلفة تؤثر على عملية التنمية فيها، منها الاندماج الاقتصادي العالمي المتزايد لهذه البلدان، تدويل رأس المال والعمل ، تحسين الاتصالات الدولية ،وعدم امتلاك المجتمع النامي الإرادة ولا يمثل أكثر من محطة عبور للعمليات الخارجية للاقتصاد العالمي (7) .يضاف إلى ذلك ، ما حدث في سبعينيات القرن العشرين من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الصناعية المتقدمة بشكل حاد على عكس ما كان عليه النمو الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات ، وما صاحب ذلك من ارتفاع الأسعار وشيوع ظاهرة التضخم الركودي وارتفاع معدلات البطالة لنسبة مهمة من الأيدي العاملة ، فضلا عن قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين في معالجة الأزمة الاقتصادية والنقدية آنذاك وانعكاساتها السلبية على التوجهات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .وأخيرا عدم تمكن البلدان النامية من أن تحصل على ما كانت تطمح فيه من معونات وقروض ميسرة تتناسب مع طموحاتها آنذاك في التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، نظرا لموقعها الضعيف و اللامتكافيء الذي احتلته في المنظمات الاقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية على هذه المنظمات (8). إن بلوغ مثل هذا الوضع أدى إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يعتمد الجانب المادي كمفتاح سحري لمشاكل التنمية لحساب مفاهيم حديثة للتنمية ، ومنه بدأت الدعوات من قبل المفكرين والمختصين بقضايا التنمية بضرورة توسيع المفهوم التقليدي للتنمية وأن لا يبقى محصورا ضمن نطاق التصنيع وزيادة الدخل القومي رغم أهميتهما ، بل يفترض به أن يكون أكثر رقياً وتقدماً ليشمل بالإضافة الى الأهداف الاقتصادية ،الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية وتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها ، وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية. فالتنمية على رأي أحد الباحثين ،لا تكون مجرد تنمية الأشياء ولكنها تنمية الإنسان وقبل كل شيء (9) .

المطلب الثاني : التنمية البشرية :

يعد ظهور مفهوم التنمية البشرية مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي والمقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقطة تحول مهمة في الفكر التنموي من حيث معالجة التنمية البشرية . فإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي ، ووقوف قياسه كميا ضمن مؤشرات

توقع الحياة عند الميلاد ، ومعدل أمية البالغين ،ونصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والتي لم تعبر عن المفهوم بكفاءة. فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية وفق المؤشرات السابقة ، بل تمتد مؤشراتها أبعد من ذلك ، ولهذا جاء تركيز المفهوم الجديد للتنمية البشرية لكي يكون أكثر شمولا واتساعا من حيث التوجهات والأهداف ، وفقا للعناصر الآتية (10) :

أ ــ التنمية البشرية هي توجه يهدف الى توفير فرص حياتية أفضل للناس مرتكزة على ثلاثة أهداف رئيسية هي (حياة أطول وأكثر صحة ، تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة ، إتاحة مستويات معيشية مرتفعة) .

ب ــ لا يمكن تحقيق التنمية البشرية إلا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع والاحترام المتبادل ، والامتثال الى مبادئ حقوق الإنسان .

ت ــ تهدف التنمية البشرية الى تعميق القناعة لدى صناع القرار حول ضرورة التفريق بين التنمية كمشروع متكامل وبين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير بكيفية توزيعه .

ث ــ ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنذ إصدار تقريره الأول للتنمية البشرية في العام 1990 ، على أن الهدف النهائي لتحقيق التنمية البشرية هو توسيع خيارات البشر ، وهذه الخيارات لانهائية غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية . وبالتالي تصبح التنمية البشرية توجها إنسانياً للتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة حتى يشعر الإنسان بأنه فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من ثمار التنمية بدون مشاركة حقيقية وفاعلة .

وتعبر تلك النقاط الأساسية عن نفسها في مضمون التنمية البشرية على أنها مفهوم مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه حزمة من العوامل والمدخلات والسياقات وأهمها : **عوامل الإنتاج ،السياسة الاقتصادية والمالية ، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته ، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه ، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملّكها وتوزيعها ، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي ، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداة للتقدم والتنمية** .بالنتيجة تكمن أهمية التنمية البشرية بأنها ترتكز على بعدين أساسيين (11) :

الأول ــ يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة من حيث تنمية قدرات الإنسان وطاقاته، البدنية والعقلية والنفسية ، الاجتماعية ، المهارية والروحانية .

الثاني ــ أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس .

اضافة لما تقدم يمكن الإشارة والاستشهاد بآراء رواد الفكر الاقتصادي المعاصر التي أعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند إصدار تقاريره السنوية عن التنمية البشرية منذ عام 1990 . ولعل أبرز هذه الآراء الإبداعية في الرؤية المفاهيمية للتنمية ما قدمه **(أمارتيا سن)** الاقتصادي الأمريكي من أصل هندي والحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام 1998 ، حيث أشار في كتابه (**التنمية حرية**) ، بأن التنمية هي عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ، وأن زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد التي تركز عليها النظريات ضيقة الأفق في التنمية من وجهة نظره تعتبر أدوات مهمة جدا لتوسيع

نطاق الحرية ، لكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (كمرافق التعليم والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنية (مثل حرية المشاركة السياسية وصنع القرار) ، واذا كانت الحرية هي ما تقدمه التنمية فأن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات : الفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية وكذلك الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة . إذن إن انجاز التنمية كما يراها سن يتوقف بالكامل على فعالية الحرية للشعب . أي ما يمكن للناس أن ينجزوه ايجابيا يتأثر بالفرص الاقتصادية والحريات السياسية وبالقوى الاجتماعية وبالشروط الميسرة لضمان صحة جيدة وبالتعليم الأساسي وبتشجيع ثقافة المبادرات وغرسها . (12) وبعبارة أخرى أن التنمية كما يراها **(أمارتيا سن)** بأنها تعني في حقيقة الأمر ، تحقيق حرية أفراد المجتمع من الفقر والاستبداد السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ويعيق قدرتهم على المساهمة الفعالة في نهضة مجتمعاتهم .(13)

كما أشارت بعض التقارير حول أهمية الحرية في التنمية ، حيث أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1992 ، أن الحرية هي أكثر من مجرد هدف نبيل ومثالي ، إنها عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية ، فالناس الأحرار سياسياً يمكنهم المشاركة في عمليتي التخطيط ، وصنع القرار ، والديمقراطية هي التي تضمن إن كانت التنمية في أي بلد متمحورة حول الإنسان بدلا من إملاءها فوقياً من جانب الصفوة والطبقة الحاكمة . ويعزز ذلك أيضا في تقرير التنمية البشرية لعام 2000،بأن هدف التنمية هو حرية البشرية التي تعد أمراً حيوياً ، ويجب أن يكون الناس أحرارا لممارسة خياراتهم عبر المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم . فمن خلال التعرف لهذه الاتجاهات الفكرية والأطروحات الجديدة نستطيع أن نجد قواسم مشتركة تسمح بإعطاء تفسيرات ومفاهيم جديدة حول التنمية متجاوزة الثغرات الموجودة في الأفكار السابقة للتحليلات الدولية بعد زيادة الاهتمام بمقاربة تأخذ في اعتبارها الترابط العضوي للجانبين الحقوقي والتنموي وأهمية كل منهما للآخر .

المطلب الثالث : العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية

عملت الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المختلفة على تثبيت العلاقة ما بين التنمية وحقوق الإنسان ،وترجع هذه العلاقة بداية إلى الإشارة الواردة في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وتحت عبارة ، بأن البشرية تريد عالما ينعم فيه الفرد كإنسان ويتحرر من الخوف والعوز . كما توجد أصول هذه العلاقة وتأكيدها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك عندما تم الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية (المادة الثانية من العهد). ثم جاء بعد ذلك الإعلان العالمي للحق في التنمية المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول عام 1986 ليعزز هذه العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان . ويقوم هذا الإعلان على تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتسليم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة ، تستهدف التحصيل المستمر لرفاهية السكان وحقهم في تقرير أوضاعهم السياسية بحرية لتحقيق تنميتهم الاقتصادية وممارسة السيادة الكاملة على مواردهم الطبيعية كافة (14).

إذن فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان موجودة أساسا لكن اختلاف الرؤى حول هذه العلاقة طوال العقود الماضية وخاصة في فترة الحرب الباردة بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية أو

الحقوق الاقتصادية في الخطاب العام للدول ، الأمر الذي جعل من هذه العلاقة أكثر ضبابية وغير واضحة الرؤية ، ولهذا فتطور هذه العلاقة في إعلان الحق في التنمية يعني ، تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه كافة وليس تجزئتها وغير قابلة للتصرف ، ومن هنا كان السعي والجهد المستمر للمنظومة الأممية بتضييق الفجوة بين جدول الأعمال المتعلق بالتنمية وجدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان . وبمعنى آخر إيجاد نوعا من المقاربة الحقوقية" RIGHTS APPROACH ، وهي لفظة تطلق عن رؤية المجتمع الدولي والأمم المتحدة لهذه العلاقة ، و تعني إدماج المعايير الحقوقية في الأنشطة التنموية . وتكمن أهمية المقاربة الحقوقية في أنها تنظر الى الموضوعات من زاوية حقوقية ، كما أنها تحلل المشروعات التنموية من نفس الزاوية وتنظر الى الناس على أنهم أصحاب حقوق وفاعلين في الجانب الإنمائي (15). وحرصت الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على تأكيد ذلك ، فنجد مثلا تقرير التنمية البشرية لعام 2000 يؤكد حول وجود رؤية مشتركة تجمع بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية هي تأمين الحرية والرفاه والكرامة لجميع الناس في كل مكان . لأن التنمية البشرية من منظورها الأصلي ، تعني حق البشر الأصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا وجسديا ونفسيا وروحيا ، وبالمقابل يؤدي الى تحقيق نتيجتين رئيسيتين :

الأولى ــ رفض جميع أشكال التمييز ضد أي جماعات بشرية بغض النظر عن الجنس والنوع والأصل الاجتماعي والمعتقد ، وعكس ذلك يشكل انتهاكاً واضحا لحقوق الإنسان.

الثانية ــ حق الإنسان في العيش الكريم ، لان الهدف الأسمى لكافة الجهود التنموية هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية SOCIAL WELFARE التي لا تقتصر على التنعم بالحياة بل مراعاة أيضاً الجوانب النفسية والمعنوية في الحياة الكريمة مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات النابع من المشاركة الفعالة في شؤون المجتمع ، وتعزيز احترام مبادئ الحكم الديمقراطي أو ما يطلق عليه بالحكم الصالح أو الرشيد .

على الرغم من أهمية هذه القناعات حول ضرورة ربط التنمية بحقوق الإنسان ، فقد أرست القواعد الدولية نظاما لمتابعة أثر التنمية على حقوق الإنسان وبالعكس ،من خلال مطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك الى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق إختصاصاتها (16) .إضافة الى العمل على إبراز الأهمية الخاصة لتطوير وتفعيل دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية في مجال العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان ، وتحقيق ذلك بعقد عدة مؤتمرات عالمية في تسعينيات القرن الماضي، وكان أهم هذه المؤتمرات :

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 م .

مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994 م .

مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 م

ولكي تبقى العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان فعالة ومتكاملة وتكتسب دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لها هو عندما تؤخذ على مستوى أبعادها المختلفة السياسية وبشكل خاص السياسية والمدنية، وأي نقص فيها يعتبر خللا كبيرا للعلاقة بشكل عام . ويتجلى ذلك في التأكيد على عدد من المبادئ والأسس التي اعتبرتها الأمم المتحدة أساسا لتمتع الإنسان بعائد عمليات التنمية ، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما

أساس التنمية الاقتصادية ، ودعت الى ضرورة تعزيز سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التي تناقش قضايا التنمية . والملاحظ في دراسات وتقارير الأمم المتحدة أن أكثر القضايا أهمية في عملية التنمية للبلدان النامية ولها تأثير على حقوق الإنسان وضرورة معالجتها حتى لا تتحول خطرا عليها، ومن أبرز هذه القضايا التي أشارت عليها هذه الدراسات هي :

(1) تخفيف حدة الفقر .

(2) القضاء على مشكلة البطالة .

(3) تعزيز التكامل الاجتماعي .

علاوة عن ذلك لاحظت الدراسات أيضا وجود عقبات عديدة تحول دون إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية وهي على النحو الآتي (17) :

(1) عقدة أزمة الديون الخارجية المستمرة وما يترتب عليها من أعباء ثقيلة يدفع ثمنها الفرد في البلدان النامية .

(2) سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والأعباء التي تقع على عاتق البلدان النامية لانجاز هذه البرامج والسياسات التي غالبا ما يكون لها آثار اجتماعية سلبية تنعكس على نوعية الحياة التي يعيشها الفرد .

(3) تذرع الحكومات بأسباب داخلية وخارجية لتبرر تجاهل الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للأفراد.

إذن فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان تبقى حيوية وضرورية كما يشار اليها في بعض الأبحاث كعلاقة الروح بالجسد فلا يمكن الفصل بينهما ، فعلى سبيل المثال لو رجعنا الى تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادرعن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نجده يقول أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ، ولا يمكن أن تخضع للانتقاء لأن هذه الحقوق مترابطة و يعتمد بعضها على البعض الآخر ، حيث (الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمأوى والعمل لا يقل أهمية لحرية الإنسان عن حصوله على حقوقه السياسية والمدنية) (18) . لذا فأن أي حديث عن التنمية بدون أرضية حقوقية تضمن فيها حقوق الإنسان ستبقى قاصرة ولن تبلغ غايتها .

المطلب الرابع : التحديات

رغم التطور الذي أنجزه العالم والمجتمع الدولي في وضع إطار مفاهيمي شمولي للتنمية واعتبارها كحق من حقوق الإنسان ومن خلال الإثراء الفكري لكليهما، إلا أنه لازالت هناك تحديات وعقبات تحول دون مواكبة هذا التطور في المفهوم .، وبشكل خاص لدى البلدان النامية أو ما تسمى بمجموعة دول الجنوب ، ومن ضمنها بلدان الوطن العربي والتي تصنف ضمن مجموعة البلدان الضعيفة اقتصاديا وبشريا . وهذه التحديات يمكن تصنيفها الى نوعين:

النوع الأول : التحديات الخارجية

هناك تحديات خارجية تأخذ شكل عقبات وصعوبات ولها تأثير مباشر تحول دون أعمال الحق في التنمية سواء في المجتمع الدولي أو في المجتمع الوطني رغم وجود الالتزامات والمواثيق الدولية المعتمدة التي تلزم دول العالم بضرورة إتباعها وتطبيقها تطبيقا عمليا وسليما. غير أن واقع الحال لازال عكس ذلك نتيجة استمرار وبقاء مصادر هذه التحديات منها قديمة في بعض جوانبها وحديثة في جوانب أخرى من خلال اتخاذها صيغ وأشكال ظهور مختلفة . ولعل أول هذه المصادر ما يتعلق بالنظام الدولي بكامله وببعده القانوني والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، حيث يعمل على تفسير القانون بطريقة ازدواجية وانتقائية في المعايير

واستخدام المؤسسات الدولية والتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة والاستقطابات ، وما ينتج عنها من التبعية والهيمنة بأشكالهما السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلا عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية أو محاولة فرض تصورات الدول الرأسمالية المتقدمة عليها أو تلك المؤسسات المتخصصة التي تدين بالولاء لهذه الدول ومصالحها دون إعارة الانتباه لمصالح البلدان النامية وشعوبها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية الحرة .

إضافة إلى ما جرى ويجري الآن من أحداث كاحتلال للأراضي والحروب والأعمال العسكرية والنزاعات المسلحة الدولية والداخلية والإرهاب الدولي ، وتعرض بعض الشعوب والبلدان الى الحصار الدولي الذي يمكن أن يشكل عائقا جديا وحقيقيا أمام التنمية وبخاصة التنمية الإنسانية المستديمة والتي تعد انتهاكاً صارخا لحقوق الإنسان والذي لا ينحصر ضرره على مؤسسات الدولة فحسب ، بل ينعكس على المواطن العادي الذي لم يكن مسؤولاً عن تصرفات حكومته ، حتى وإن كانت إستبدادية أو غير شرعية في تجاوزها على القانون الدولي ، وما نتج عن هذه العقوبات والاحتلالات من إثارة النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية وعززت الاتجاهات التقسيمية على حساب الهوية الوطنية ، والتي عملت بشكل أو بأخر على إيقاف عملية التنمية وحرمان الإنسان من فرص العيش الطبيعي ، وكلها تعد انتهاكاً صارخا لا يخص التنمية وحدها بل لكل منظومة حقوق الإنسان وتعطيلها(19). وهذا ما نشاهده ونعايشه في العراق الذي عانى وما يزال يعاني من الأرهاب والتدخلات الأقليمية، وغيره من البلدان التي تشهد حروبا أو صراعات داخلية مثل الصومال واليمن وسوريا .

النوع الثاني : التحديات الداخلية

أن التحرر السياسي الشكلي والتخلص من السيطرة الاستعمارية المباشرة لشعوب البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين والمحاولات التنموية التي قامت بها لأجل القضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، والانطلاق من فهم عملية التنمية باعتبارها عملية مركبة ومعقدة تتطلب تغيير شامل يتداخل فيها الجانب الاقتصادي بالاجتماعي والثقافي والسياسي ، إلا انه لم يواكب هذا الفهم تطور مماثل في السياسات الوطنية، فاستمرت غالبية البلدان النامية ومنها البلدان العربية في إتباع سياسات تنموية تعطي أولوية لاعتبارات النمو الاقتصادي وفي ظل مجموعة من المشكلات الموضوعية منها والذاتية التي وقفت كحاجز أمام تحقيق تنمية تكفل فيها حاجات و حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

وعند مجرى البحث عن واقع المجموعة الأساسية والكبيرة من البلدان النامية يمكن تشخيص خمس مجموعات من المشكلات الأساسية وهي (20) :

1. المشكلات الناشئة عن طبيعة النظم السياسية القائمة في هذه البلدان التي تمارس سياسات تغييب الحرية ومصادرة الديمقراطية والتجاوز على شرعة حقوق الإنسان وعلى حقوق المواطنة .

2. المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة وتخلف مستوى تطور القوى المنتجة وتجلياتها الواضحة على مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان .

3. المشكلات الناجمة عن الإرث الاستعماري الطويل واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة وتفاقم المديونية الخارجية على عدد كبير ومتزايد من بلدان العالم النامي ، وخاصة البلدان الأكثر فقرا وتخلفاً .

4. المشكلات الناجمة عن تفاقم عمليات استنزاف الموارد الطبيعية والتخريب المتسارع للطبيعة وتلويث البيئة التي يعيش فيها الإنسان وبقية الأحياء .

5. المشكلات المرتبطة بالنزاعات المحلية والإقليمية بين البلدان النامية بوصفها جزءا من الإرث الاستعماري الذي خلفته في هذه البلدان وما يرتبط بذلك من سباق تسلح لا يتناسب مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي ولا مع حاجات وضرورات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها ولا مع حاجتها الى الاستقرار والسلم وحل المشكلات بالطرق التفاوضية السلمية .

وفي الجانب الآخر نلاحظ أنه في ظل توجهات النظام العالمي الجديد ما بعد الحرب الباردة ، بالترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وانطلاق موجة العولمة وسياساتها التي لم تكن معطياتها إلا خدمة الرأسمالية العالمية والهيمنة على البلدان النامية ، بدأت تبرز ظواهر خطيرة في العالمين المتقدم والنامي ، غير أن واقع هذه الظواهر في العالم النامي هي أخطر وأشد مما موجود في العالم المتقدم من حيث ارتفاع معدلاتها وانعكاساتها السلبية على التنمية وحقوق الإنسان .ولعل أبرز هذه الظواهر الخطيره هما :

1ــ ظاهرة الفقر : تمثل هذه الظاهرة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه بلدان العالم النامي في العصر الراهن رغم وجود التقدم التكنولوجي الواسع الذي شهدته البشرية ،و ارتفاع وتائر الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق ، والتطور الاقتصادي الذي إنعكس على حياة ملايين البشر . غير أن السبب الرئيسي باتساع مساحة الفقر في العالم يعود الى سيطرة الرأسمالية العالمية على فضاء عالم اليوم التي أصبحت سمته الأساسية هو (عالم يزداد الفقر والتهميش فيه لأكثرية سكان العالم بقدر ما يزداد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولا، وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا) (21) . وظاهرة الفقر لا يقتصر وجودها على العالم الفقير بل نجدها في العالم الغني أيضا ، ولكن بصورتها النسبية ، إذ كانت تعبر في مرحلة معينة عن حالة المساومة التي نشأت بين الأغنياء والفقراء للحفاظ على السلم الاجتماعي ، بسبب وجود المنافس للرأسمالية الذي تمثل في حينها بالمنظومة الاشتراكية ، وبعد غياب هذه المنظومة بدأت تبرز ظواهر العودة بهذا القدر أو ذاك الى حالات الفقر المدقع التي يمكن أن تقترب في بعضها من حالة الفقر المطلق الذي أخذ يسود القسم الأعظم من بلدان العالم النامي على عكس ما موجود في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فالغنى هو أوسع انتشارا بينماالفقرفيها نسبيا أو أقل انتشاراً حتى الآن (22) .

لو رجعنا الى الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة خلال عقود النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين نجد أن عدد الدول الفقيرة يتزايد بين فترة واخرى. ففي العام 1971 كان عدد الدول الفقيرة يبلغ (25) دولة ، ارتفع إلى (48) دولة في مطلع التسعينيات ثم تجاوز (63) دولة خلال العام 2000 (23). كما يتبين عمق مشكلة الفقر العالمي وتشير اليه بعض الدراسات المتوفرة إلى أن عدد فقراء العالم الذين لا تزيد متوسط حصة الفرد الواحد منهم على دولارين في اليوم الواحد ، بلغ في عام 2001 حوالي (2.8) مليار إنسان وهم يعيشون تحت خط الفقر، وأن عدد الذين يقل متوسط حصة الفرد الواحد منهم عن دولار واحد فقط في اليوم الواحد بلغ (1.2)مليار إنسان ، وأن هؤلاء الناس يعيشون في البلدان النامية ،وهي أرقام تزيد عما كان عليه الوضع في تسعينيات القرن الماضي(24) . بينما تؤكد الإحصاءات الخاصة بوكالة الإغاثة الدولية أن هناك حوالي (13) طفلا يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر في وقت ما زال ملايين الأطفال يعانون الفقر وسؤ التغذية والرعاية الصحية والتهميش (25).

لو أردنا تلمس مشكلة الفقر على المستوى العربي باعتباره جزءا من العالم النامي ، نجد أنه رغم عقود طويلة من التنمية والخطط الاقتصادية والنهوض بالمستوى العام للمجتمعات العربية ، فأن الإحصاءات تشير الى أن الفقر بدأ بالارتفاع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن في الوطن العربي بعد أن أخذ بالانخفاض خلال الفترة 1950ـــ 1980 وهي الفترة التي شهدت تحسنا ملحوظا في مستويات الدخل

. وقد كشف تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009 أبعاد الفقر من منظورين : الأول وهو فقر الدخل والذي يتمثل فيما يحصل عليه الإنسان من سلع وخدمات وهو ما يسمى (الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد). وأما الثاني وهو الفقر الإنساني والذي عرفه التقرير بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة إنسانية كالصحة والتعليم والحرية السياسية، وأيضا أعتمد التقرير على معيارين في تحديد نسبة الفقر : الأول المعيار الدولي الذي يحدد دولارين يوميا للفرد، ولكن التقرير أنحاز أكثر للمعايير المحلية واستخلص التقرير إلى أن 65 مليون مواطن عربي يعيشون في حالة فقر بما يوازي 39,9 بالمائة من عدد السكان ، وان 20,3 بالمائة من المواطنين العرب عام 2005 كانوا يعيشون في فقر مدقع بالمعايير الدولية ، بينما وصل معدل الفقر العام بالمعايير الوطنية ما بين 28,6 و 30 بالمائة في لبنان وسوريا في حدها الأدنى ، ونحو 59،9 بالمائة في اليمن بحدها الأعلى وحوالي 41 بالمائة في مصر ، بينما يصل الفقر المدقع في الدول المتوسطة الدخل إلى 36،2 بالمائة من السكان مثل(العراق،الأردن،المغرب،تونس) . أما دليل الفقر البشري والذي وضع له التقرير ثلاثة معايير وهي طول العمر والمعرفة والمستوى ألمعاشي فقد وصل إلى 35 بالمائة مقابل 12 بالمائة في الدول ذات الدخل المرتفع ، وأرجع التقرير أسباب ذلك إلى عدم فعالية الدولة وفشلها في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، وأشار أيضا إلى تزايد الإقصاء الاجتماعي في العقدين الأخيرين والذي عاد بدوره لانعدام الأمن (26) .

مهما يكن الأمر فمشكلة الفقرعلى مستوى العالم تقف ورائه أسباب متعددة منها خارجية تتعلق بالظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية التي حصلت بعد انتهاء عصر القطبية الثنائية وأثر ذلك على صعيد العلاقات الدولية وتعميق الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة, وانخفاض مؤشر المساعدات والمعونات التي كانت تقدم من دول الشمال (البلدان المتقدمة) الى دول الجنوب (البلدان النامية) مما يترتب على ذلك عدم قدرة دول الجنوب مستقبلا على توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها . أما على صعيد الأسباب الداخلية ، فيشير الخبراء والمختصين أن الغالبية من البلدان النامية ما زالت تحكم بنظم تسلطية ، أو بديمقراطية شكلية ، حيث ينخر الفساد في النظم السياسية بما يعكس أثاره السلبية على إمكانات التوظيف الصحيح للموارد المتاحة إضافة الى غياب المجتمع المدني الذي يعني غياب العمل بمبادئ الحرية والديمقراطية والحياة الدستورية والشرعية وحقوق الإنسان ، وغياب العقلانية والواقعية في سياساتها وعلاقاتها الدوليةغير المتكافئة (27). ولعل غياب الديمقراطية الحقيقية يعد سببا جوهريا ، وإن كان غير مباشر لتفشي ظاهرة الفقر في البلدان النامية بسبب عدم ربطها بالتنمية ، وإذا كانت هناك حالات شهدت حدوث تنمية في ظل نظم تسلطية ، فإن هذه الحالات تظل محدودة (بلدان جنوب شرق آسيا) ، ثم أن هذه الحالات تعثرت لاحقا ، واضطرت بعدها بالسعي قدما على طريق التحول الديمقراطي بعد أن أدركت حقيقة الارتباط المطلوب بين الديمقراطية وحدوث التنمية (28).

من الأسباب الأخرى إتباع الكثير من البلدان النامية وبتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج التصحيح الاقتصادي وتحرير الأسواق والخصخصة وغيرها من السياسات على حساب الفئات الأكثر حرمانا من السكان وعلى حساب التنمية البشرية المستدامة، إذ أن منهاج التنمية البشرية المستدامة يعتبر مقياس نجاح السياسات التنموية هو مدى قدرتها على جعل البشر يعيشون حياة أطول وأكثر اطمئنان والى عدالة تحميهم من الظلم والتعسف . وهناك البعض من الحالات التي يستوجب ذكرها وتؤدي نحو زيادة رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد غنيا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان أفريقية وفي أمريكا اللاتينية وحتى في بعض البلدان العربية، وذلك عندما يتعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي

والاجتماعي والحصول على الثروة بطرق غير مشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية ، هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن . وتتميز ردود الفعل أمام هذا التحدي الخطير خاصة بعد أن أصبح يفهم الفقر في السنوات الأخيرة على أنه شكل من أشكال الإقصاء والتهميش وجرح كرامة الإنسان ، ومن ثم فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان تتفرع عنه انتهاك بعض الحقوق الأخرى منها ، الحق في العمل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحي وإلى أخره وكلها حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية . وهكذا أصبح الفقر يشكل التحدي الأخلاقي الأكبر في عالم اليوم باعتباره يمثل انتهاكاً شاملاً لحقوق الإنسان، وربما يدرج الفقر نحو وصف أوسع من ذلك من خلال ما ذكره نلسون مانديلا في قمة كوبنهاكن عن الفقر بأنه يمثل الوجه الحديث للعبودية ،والتي بقدر ما إستطاعت البشرية من القضاء عليها خلال القرن التاسع عشر وتجريمها ، فالمجتمع الدولي مطالب اليوم بالغاء الفقرأو التخفيف من حدته لأنه يتسبب في أشكال جديدة من العبودية . ولأجل ذلك سعت المنظومة الدولية إلى ربط الفقر بحقوق الإنسان والحق في التنمية، وهذا الربط قد بدأ تدريجيا منذ ثمانينات القرن الماضي بعد صدور إعلان الحق في التنمية عام 1986 ، وتعاقبت بعدها النصوص والقرارات الدولية ، حيث تم إدخالها ضمن برنامج عمل مؤتمر فيينا عام 1993 ، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية عام 1995 ، ومن ثم إعلان الألفية والعشرية الأممية للقضاء على الفقر (1997 ــ 2006) واعتبار ذلك واجبا أخلاقياً واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ينبغي على دول العالم مراعاة ذلك وأن تتحمل المسؤولية الجماعية وليست الفردية .

واستمرارا للجهود الدولية في مواجهة تحدي الفقر بحيث كان واحدا من الأهداف الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا بإشراف ورعاية الأمم المتحدة عام 2002 ومؤكدا في وثيقة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر بالاهتمام الخاص بخفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع الى النصف بحلول عام 2015 ، وإنشاء صندوق تضامن عالمي لمساعدة البلدان النامية دون تحديد قيمة المبالغ علما أنه تم معارضة إنشاء هذا الصندوق من قبل الدول المتقدمة (الإتحاد الأوربي)، ولكن مجموعة الـ (77) والصين أصرت على وجود هذا الصندوق كونه يشكل جزءا حيويا من العمل الجدي والضروري لأجل القضاء على الفقر وصون كرامة الإنسان .إضافة الى اهتمام المنتديات العالمية والاجتماعية بقضية الفقر ، مثل المنتدى العالمي في دافوس عام 2004 . ومن هنا ندرك مدى محورية ومركزية هذا التحدي وضرورة تواجد مؤشرات الالتزام الدولي والأمم بالحقوق التنموية للإفراد والشعوب خاصة بعد أن تم ربط الفقر بحقوق الإنسان ومن خلال وجود مقررين مختصين بأمور معينة تدخل في نطاق التنمية ، ومن ضمنها المقرر الخاص بالفقر .

2ــ **ظاهرة البطالة :** تبقى البطالة هي الأخرى تحديا خطيرا في البلدان النامية ، وبالذات البلدان العربية التي تتميز بأعلى معدلات البطالة في العالم . حيث أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت عنوان تحديات امن الانسان في البلدان العربية عام 2009 الى ارتفاع نسبة البطالة فيها الى 14،4بالمائة عام 2005, مقابل 6,3بالمائة على المستوى العالمي هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإذا كان هذا الوضع من البطالة بأنه الأسوأ عالمياوفي طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء كما جاء في تقرير منظمة العمل العربية الذي نشر في آذار عام 2005 ،وأنه يجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو (70) مليار دولار، ورفع معدل النمو الاقتصادي للبلدان العربية من 3 بالمائة الى 7 بالمائة واستحداث ما لا يقل عن (5) ملايين فرصة عمل سنويا حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل .ولا بد من التركيز هنا على نقطة جوهرية والتي تجعل قضية البطالة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية ،

خاصة عندما ذكر تقرير منظمة العمل الدولية عام 2003 ، بأنه يتنبأ أن يصل عدد العاطلين في البلدان العربية عام 2010 الى 25 مليون عاطل ، وأن 60 بالمائة من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين .

وتأكيدا على أهمية هذه القضية الخطيرة وضرورة وضع الحلول لمعالجتها حاضرا ومستقبلا ، فقد أكد المشاركون في المنتدى الإستراتيجي العربي الذي عقد في دبي في كانون الأول 2004 ، بأن على صناع القرار في العالم العربي التخطيط لتوفير ما بين(80 و 100) مليون فرصة عمل حتى العام 2020 حيث يبلغ حجم القوى العاملة في الوطن العربي حاليا 120 مليون نسمة يضاف اليها كل عام 3 ملايين و 400 ألف عامل . بيد أن واقع البطالة في البلدان العربية يكمن في عدد مهم من الأسباب والمعوقات منها مثلا التزايد السكاني ،ومحدودية تنوع مصادر الدخل القومي ، وعدم توجيه التنمية والاستثمار الى المجالات المناسبة ، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي ومحدودية دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة المتزايدة وتخلي الدولة عن دورها في توفير فرص العمل ، فضلا عن الاختلالات الأساسية داخل قوة العمل والفجوة العميقة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية . إضافة إلى ذلك هناك معوق أساسي ضاعف من البطالة على المستوى المحلي في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص ، وهو ما يسمى بتحدي التنافسية على مستوى عالمي ، والذي أرتبط بضغوط العولمة عندما فرضت نفسها عالميا ، ومن ثم دعوتها إلى فتح الأسواق والتبادل الحر للسلع والخدمات ورأس المال ، وما نتج عنها بعد ذلك من تأثير على قوة العمل المحلية ، وأبرزها (29) :

(1) فتح الأسواق وشدة التنافس التجاري يهدد بركود اقتصادي في الصناعات المحلية الأقل تنافسية ، ومن ثم زيادة البطالة وانخفاض الأجور .

(2)برامج الإصلاح الاقتصادي وفي مقدمتها الخصخصة تهدد بتسريح العمال ما لم يكن هناك برنامج واقعي ورشيد يحفظ للعمال حقوقهم .

(3)التنافسية في العمل بين الدول ، وبالتالي شدة التنافسية في أسواق العمل الدولية والإقليمية والتي ستتطلب عمالة أكثر مهارة وكفاءة وخبرة . ويمكن ملاحظة مدى منافسة العمالة الآسيوية للعمالة العربية في دول الخليج العربي .

(4)معايير العمل التي تدعو إليها البلدان المتقدمة وتريد فرضها على البلدان النامية ، وهي معايير تؤدي إلى تقليص حراك قوة العمل المحلية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ، وهي في الواقع معايير مزدوجة وتتناقض مع مبادئ حرية التبادل الدولي وتضر في النهاية بمصالح البلدان النامية ، ومصالح قوة العمل المحلية . ولذلك نجد إن تحديات التنافسية تدفع الى ضرورة و أهمية الارتقاء بقوة العمل المحلية لتكون قادرة على المنافسة محليا ودوليا .

(5)الأعباء الثقيلة للتقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج على كاهل الاقتصاد للبلدان النامية ، حيث جعل رأس المال والتكنولوجيا وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي، مما يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها ، حيث أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة ليس الكمية فقط وإنما بطالة نوعية أيضا تعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية . فعلى سبيل المثال إذا استحدث مصنع نمطا إنتاجياً حديثا باستيراد بعض الماكينات المتطورة ،فان عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع هذا النمط الجديد سوف يصاحبه استغناء عن العمالة غير المتوائمة (30) .

إجمالا لما تقدم فإذا كانت نسبة عالية من البلدان النامية تعاني من بروز ظاهرتي الفقر والبطالة وما يمكن أن ينعكس على أوضاع مجتمعاتها ، لربما ترتبط في وجود عدة مؤشرات التي كانت وما زالت تلعب دورا سلبيا ومؤثراً و يتجلى ذلك في انتشار الأمية بين النساء والرجال وهبوط مستوى التعليم وتخلف الخدمات الصحية والحصول على المياه الصالحة للشرب أو النقل والمواصلات والاتصالات الضرورية، أو التمتع بالثقافة العامة ، وكذلك ضعف دور المرأة في الحياة السياسية والثقافية والعامة والتمتع بالحريات العامة والحقوق الأساسية ، وفضلا عن تخلف الريف وافتقاره الى الخدمات الأساسية بسبب تركيز اهتمام الحكومات على المدن الكبيرة مما يدفع أبناء الريف الى الهجرة نحو المدن لأجل الحصول على العمل بسبب حاجة عوائلهم الفقيرة إلى المال ، وربما صعوبة الحياة التي يعيشونها والمشاكل اليومية التي يجابهونها تجعل من بعضهم عرضة للتورط بأعمال يحرمها التشريع، ويرتفع بذلك مستوى الجريمة المنظمة والعنف في صفوفهم . إضافة إلى ذلك حالة الطفولة في عدد كبير من البلدان الأفريقية وبعض البلدان الآسيوية حيث ما تزال الوفيات بالنسبة للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات عالية جداً ، كما أن نسبة عالية جداً من الأطفال يدفعون الى العمل في وقت مبكر ويتركون الدراسة بسبب حاجة عوائلهم الفقيرة الى المال(31) . إن هذه الأوضاع تعيد إنتاج نفسها بسبب استمرار انغلاق حركة التخلف والفقر وعجز الحكومات عن إيجاد الحلول العملية للمشكلات القائمة ، في وقت تبذل كامل جهودها للترفيه عن الأغنياء وضمان عيشهم وتأمين الوضع المستقر والآمن لهم بعيداً عن متناول أيدي الفقراء (32) .

الخلاصة والنتائج

يتضح من خلال إستعراض محاور البحث وما جاء فيها من أفكار حول مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان، والأهتمام الدولي من خلال مواثيقه بهذا الأرتباط ، وكيف وجود التحديات الخارجية والداخلية وتأثيراتها على التحولات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل ضمن نطاق حقوق الانسان للعديد من البلدان النامية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين في الوقت الذي استطاعت فيه بلدان أخرى تتوفر فيها حقوق الإنسان وذات أنظمة حكم ديمقراطية من تحقيق أهدافها التنموية مثل بلدان جنوب شرق آسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية . لذا فأن مستقبل التنمية إذا أريد لها توسيع مفهومها واستدامته لا يمكن أن يتم إلا من خلال احترام وتدعيم حقوق الإنسان، وهذا بالمقابل سيعتمد على مدى قدرة حكومات الكثير من البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية التي لازالت تعاني من المأزق التنموي والحقوقي، على اتخاذ ترتيبات حقيقية وفعلية نحو الإصلاح الشامل المقترن بتحولات بنيويةعميقة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتجاوز الأخطاء السابقة ، واحترام مطالبات الشعوب المغلوب على أمرها الإنسانية منها والتنموية حتى تتمكن من تحقيق استغلال أمثل لمواردها البشرية والمادية .

إذا كان النمو الاقتصادي ضروري للتنمية فهذا لا يعني أن كل فوائد ذلك النمو لصالح الفقراء بسبب غياب أو ضعف الفرص والخيارات والقدرات وعدم التكافؤ والمساواة ، وهنا نتفق مع (**أمارتيا سن**) في إستنتاجه المبني على أساس (أن النظر إلى التنمية من منظور النمو الاقتصادي أو مستوى دخل الفرد أو مساواتها بالتصنيع أو التقدم التقني أو التحديث رغم أهميتهما، هو فهم ضيق للتنمية التي تعني في الحقيقة تحقيق حرية أفراد المجتمع من ألفقر والتسلط السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ويعيق قدرتهم على المساهمة الفعالة في نهضة مجتمعاتهم) .

أن الفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي وغياب المشاركة في صنع القرار يمكن معالجتها والحد منها عندما يستطيع المجتمع الدولي القيام بدوره والوفاء بالتزاماته تجاه الشعوب من خلال حماية وتعزيز الحقوق

التنموية للإنسان بكافة مؤشراتها واتباع الرقابة المستمرة وتقديم المشورة والخبرات من قبل منظومته للسياسات الوطنية التنموية والحقوقية لأجل تسهيل طريق تفاعلها مع التوجه العالمي المعاصر حول أعمال الحق في التنمية، وتطبيق مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان،والكشف عن سلبيات تلك السياسات وأخطائها.

إذا كانت هذه الطروحات مشروعة في سياق ما تتعرض له البلدان النامية من تحديات داخلية وخارجية وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، لذا تبقى أطروحة الترابط والمقاربة بين الجانبين الحقوقي والتنموي الحل الأمثل للخروج من المأزق الذي تعاني منه الكثير من البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية . واذا كانت هذه البلدان بحاجة إلى هذه المداخل النظرية الجديدة ، فأنه يلزمها أيضا بالسعي نحو إجراء تعديلات جوهرية في القوانين المعمول بها في بلدانها وتطويرها بما يواكب المعايير المعتمدة العادلة والمنصفة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان ، لأن التنمية لن تحقق أهدافها فيما لو بقيت القوانين على وضعها السائد وبعيدةعن تحقيق المساواة بين الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

وفي الظروف الحالية يتطلب من الحكومات الوطنية وبالذات العربية منها الابتعاد عن الذرائع والتبريرات التي لا تسمح للشعوب المطالبة بالأصلاحات بكافة جوانبها التي طالما اتخذتها كوسائل ضغط لعقود طويلة التي لم تؤدي سوى إلى تشتيت الجهود والطاقات والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية وحصول الاضطرابات السياسية والانقسام الاجتماعي، وتنامي مشكلات الفقر والبطالة في مجتمعاتها،علما أن تلك المطالبات هي ليست إلا محركاً نحو التنمية الفعلية وليست عقبة في طريق التنمية ، ينبغي الأخذ بها ومراعاتها مستقبلا.

وتبقى مسألة أخيرة يمكن الاهتمام بها والاعتماد عليها حاضراً ومستقبلاً، ألا وهي مسألة تدعيم الدور ألأعلامي بالشكل الذي يساعد على توفير الإطار المعرفي والرقابي للرأي العام من خلال تناوله قضايا مجتمعية وسياسية ، وتسليط الضوء على أداء مؤسسات الدولة وعلى رأسها الحكومة أي السلطة التنفيذية ومدى التزامها بتحقيق خططها التنموية ، وزيادة وعي الناس بحقوقهم ومطالبتهم بها .

الهوامش والمصادر :

1. د. نصر عارف ،(مفهوم التنمية) http:llwww. Islam on line . net . 2001
2. رياض حمدوش ،(مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية)، معهد الميثاق www. Almethag . infolnew slarticle 1696 .htm
3. د .حيدر إبراهيم علي، (إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي)، حالة دولة الأمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44 ،جامعة الكويت،1985،صفحة 80.
4. د.عبدالخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة 133 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1989، صفحة 28 .
5. المرجع نفسه ، ص 16.
6. د. مصطفى حسن علي، (نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد)،مجلة دراسات عربية،العدد 6، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ،1983، صفحة 11.
7. د.خزعل مهدي جاسم ، (العوامل الأستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا)، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990،صفحة 54.
8. د. رمزي زكي، (التاريخ النقدي للتخلف)، سلسلة عالم المعرفة 118 ، الكويت،1987، صفحة306.
9. د. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية ، مرجع سابق ، ص 23.

10. د . فلاح خلف الربيعي ،(تطورالعلاقة بين البعدين المادي والبشري في الفكر التنموي)، شبكة الاعلام العراقي، جريدة الصباح ، بغداد ، 2011/6/9 .
11. المرجع نفسه .
12. أحمد جميل حمودي، عرض كتاب التنمية حرية (لامارتياسن) رؤية شاملة للتنمية، الحوار المتمدن، العدد2322 ، http// www. Alhewar. Orq/ debat/ show2008/6/24
13. عبد الخالق عبد الله،(البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290،بيروت، نيسان 2003، صفحة 130.
14. عثمان سراج الدين فتح الرحمن، (نحو ضمان المشاركة الشعبية في التنمية)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد343 ، بيروت ،ايلول 2007، صفحة 75 .
15. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ،(التنمية البشرية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة)، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، 2008/12/17 .
16. المرجع نفسه .
17. المرجع نفسه.
18. برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (undp)، تقرير التنمية البشرية لعام 2000،(نيويورك البرنامج 2000)، ص ج .
19. حسين القطروني، (التنمية المستدامة: أبعادها وتحدياتها العربية)،صحيفة الوطن الليبية،بحث منشور على الانترنيت تاريخ النشر: 3/24/ 2010 .
20.د.كاظم حبيب، (العولمة من منظور مختلف)،الجزء الثاني،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005,صفحة 187.
21 . مهيوب غالب أحمد، (العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 256،بيروت، حزيران2006،صفحة 94 .
22 . د. كاظم حبيب، (العولمة من منظور مختلف)، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005, 231.
23. ألن ديفيد سميث،(عولمة الفقر والارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية في دول العالم الثالث)،معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن www.siironline.orn .
24 . د. كاظم حبيب،العولمة من منظور مختلف، ج1 ، مرجع سابق،ص 232 .
25 . ألن ديفيد سميث، عولمة الفقر،مرجع سبق ذكره .
26 . تقرير التنمية البشرية العربية 2009 فقر وبطالة .. واقتصاد هش ــ منتديات بوابة العرب .
27 . د. كاظم حبيب، العولمة من منظور مختلف، ج1 ، مرجع سابق، ص 238ــ 239 .
28 . ألن ديفيد سميث،عولمة الفقر، مرجع سابق .
29 . محمد أحمد الأفندي، (الدوافع والآثار الاقتصادية للهجرة اليمنية إلى منطقة الخليج العربي وشرق أفريقيا)،مجلة المستقبل العربي، العدد 290 ، مرجع سابق ، ص 88 .
30 . سيد عبد العزيز،(التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع)، موقع إسلام اون لاين Httn// www . islam on line net / iol
31 . لمزيد من المعلومات أنظر:د. كاظم حبيب ، العولمة من منظور مختلف، ج1، مرجع سابق، ص 242ــ 245.
32 . المرجع نفسه ، ص 245 .